المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 10 المسلسل : 5

يونسكو

الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر العام لليونسكو

المملكة تفوز بعضوية المجلس التنفيذي لليونسكو و الدكتور المليص ممثلاً لها

د. سعيد المليص

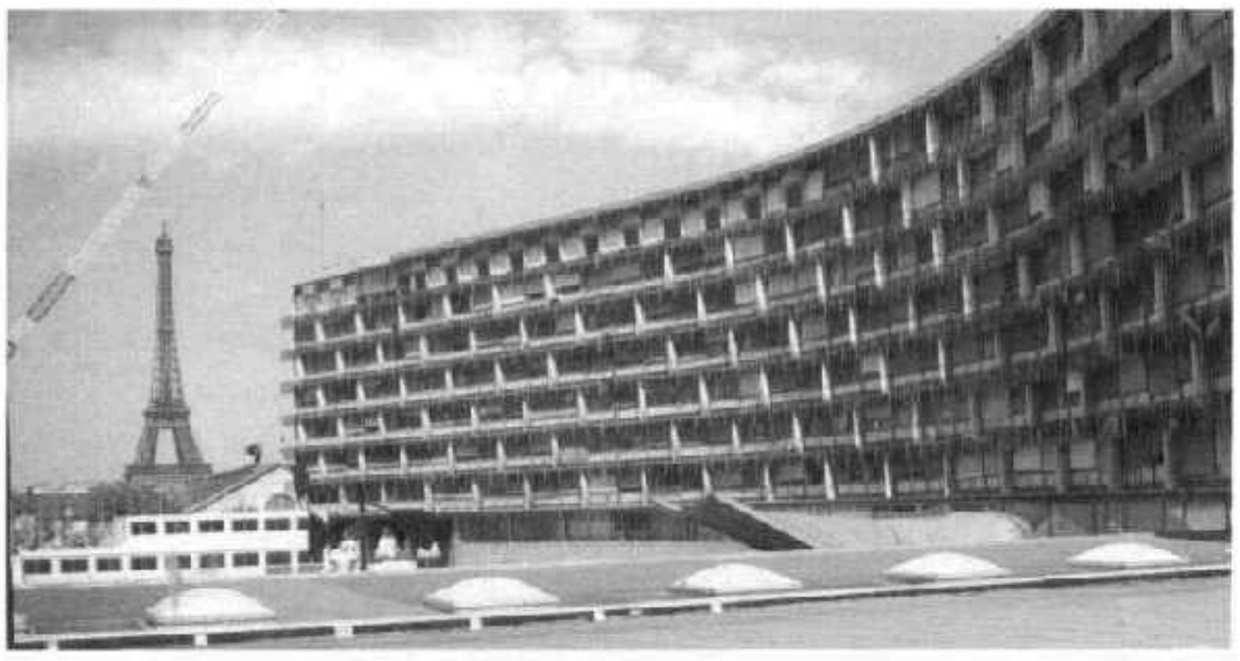

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 11 المسلسل : 5

المعرفة خاص

حققت المملكة العربية السعودية نجاحًا جديدًا في مجال حضورها العالمي في المنظمات والهيئات الدولية، حيث فازت في الرابع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠٠٧م في انتخابات التجديد النصفي للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو. وقد ظفرت المملكة بمقعد في المجلس التنفيذي للدورة التي ستستمر من عام ٢٠٠٧م حتى ٢٠١١م، أي لمدة أربعة أعوام قادمة، وسط منافسة حامية بين دول العالم المترشحة لانتخابات هذه الدورة، باعتبار أن الحصول على عضوية المجلس لهذه الدورة سيخول الدول الأعضاء المشاركة في انتخاب مدير عام جديد للمنظمة عام ٢٠٠٩م بعد نهاية ولاية كوتشيرو ماتسورا، أمين عام منظمة اليونسكو حاليًا، الذي سيكون قد تولى قيادة المنظمة لمدة عشر سنوات منذ ١٩٩٩م-٢٠٠٩م.

وسيمثل المملكة في المجلس التنفيذي معالي الدكتور سعيد المليص نائب وزير التربية والتعليم. كما حظيت ثلاث دول عربية أخرى وهي الكويت وتونس والمغرب بعضوية المجلس التنفيذي الذي يعتبر كمجلس إدارة لـ«اليونسكو»، فهو يحضر أعمال المؤتمر العام ويعمل بفاعلية على حسن تنفيذ قراراته.

وتستمد مهام المجلس التنفيذي ومسؤولياته بصورة رئيسة من الميثاق التأسيسي ومن النظم والتوجيهات التي يصدرها المؤتمر العام. والمؤتمر العام هو الذي ينتخب أعضاء المجلس التنفيذي البالغ عددهم ٥٨ عضوًا، ويتم التجديد النصفي كل عامين على ألا يتجاوز هذا التجديد ٣٦ عضوًا. ويعتمد اختيار ممثلي الدول الأعضاء بصورة رئيسة على تنوع الثقافات التي يمثلونها وعلى أصولهم الجغرافية. وتجري عمليات تحكيم معقدة للتوصل إلى توازن بين مختلف مناطق العالم، ويبين هذا التوازن الطابع العالمي للمنظمة. ويجتمع المجلس التنفيذي للمنظمة مرتين في السنة.

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) على الأنقاض الكارثية التي خلفتها الحرب العظمى الثانية والندوب العميقة التي تركتها في الضمير العالمي وهو ما انعكس بعمق على ميثاقها أو دستورها الفريد الذي نص على أن المهمة الرئيسية للمنظمة هي «بناء تحصينات السلام العالمي في عقول البشر» من خلال العمل في مجالات اختصاصها الرئيسية: التربية والتعليم والعلوم والثقافة.

وتوسعت مجالات الاختصاص بعد ذلك لتشمل مجالات عدة أبرزها الاتصال والإعلام، كما تبنت المنظمة عبر مسيرة حافلة قضايا جوهرية للجنس البشري مثل: مكافحة الفقر، ومحاربة التصحر، والتعليم للجميع، والآن تمتد أنشطتها من محاربة نقص المياه إلى مكافحة التردي البيئي والمناخي مرورًا بميادين وحقوق بالغة الغزارة والتشعب بمعاونة منظومات من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني ورجال ونساء النوايا الطيبة في كل مكان.

عقدت المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مؤتمرها العام الرابع والثلاثين في الفترة من السادس عشر من شهر أكتوبر إلى الثالث من شهر نوفمبر ٢٠٠٧ تحت شعار «إصلاح هيئة الأمم المتحدة»، وشارك في هذه الدورة الدول الـ١٩٤ الأعضاء، حيث تم قبول عضوية فلسطين بشكل دائم.

ولم يتضمن جدول أعمال المشاركين الألفين في المؤتمر، بينهم حوالى ١٠ من رؤساء الدول والحكومات، الذين اجتمعوا في مقر المنظمة في باريس أي موضوع مثير للجدل مثل المعاهدة حول التنوع الثقافي التي عارضتها الولايات المتحدة خلال المؤتمر الأخير في

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 12 المسلسل : 5

٢٠٠٥. لكن عملية إصلاح الأمم المتحدة التي أطلقها في عام ٢٠٠٥ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، ودور اليونسكو في هذا النظام كانا في صلب أعمال المؤتمر. وهدف التقرير المرحلي الذي وضعه المدير العام لليونسكو كويشيرو ماتسورا حول «مساهمة اليونسكو في عملية إصلاح الأمم المتحدة» هو «التوصل إلى فعالية وتماسك أكبر وتطبيق نوعي».

برنامج الدورة ٣٤ للمؤتمر العام لليونسكو

ناقش المؤتمر، الذي ينعقد كل عامين بمشاركة وفود ١٩٣ دولة بالإضافة إلى فلسطين، في دورته الحالية عددًا من الموضوعات المهمة من بينها برامج المنظمة وميزانيتها للعامين القادمين، وتوصيات المجلس التنفيذي بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨م-٢٠١٣م.

وقد حددت موازنة اليونسكو للعامين المقبلين (٢٠٠٨م-٢٠٠٩م) بـ٦٣١ مليون دولار في مقابل ٦١٠ للسنة المالية السابقة. وتم تحقيق ذلك بفضل «خفض في الموازنة وإعادة تصحيح استراتيجية». وفق المشروع الذي اقترحه المدير العام في وثيقة داخلية. وتنص هذه الموازنة على إلغاء ١٧ وظيفة دائمة في مقر المنظمة في باريس وإنشاء ٦٢ وظيفة جديدة خارج هذا المقر وانتهاج سياسة «اللامركزية». وفي موازاة ذلك قال ماتسورا: «إنه قرر إنشاء مكتب للمراقبة المالية بهدف تعزيز المراقبة المالية الداخلية». وكانت اتهامات بسوء الإدارة في إطار الحرب الباردة ساهمت في انسحاب الولايات المتحدة في ١٩٨٤م من المنظمة تلتها بريطانيا وسنغافورة في ١٩٨٥م. وعادت لندن لتنضم إلى المنظمة في ١٩٧٧م، وحذت واشنطن حذوها في ٢٠٠٣م، في حين انضمت سنغافورة إليها هذه الأيام.

وشمل جدول أعمال المؤتمر موضوعين رئيسين: أحدهما حول «التعليم والتنمية الاقتصادية»، والآخر حول «العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الدائمة»، بالإضافة إلى عدد من الجلسات الخاصة لمناقشة بعض القضايا الدولية في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

وتمحورت اجتماعات الطاولة المستديرة الأولى، التي عُقدت يومي ١٩ و٢٠ أكتوبر وحضرها وزراء تربية من ٩٦ دولة أعضاء في اليونسكو بالإضافة إلى أنخيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد كبير من المراقبين، حول العلاقة القائمة بين «التعليم والتنمية الاقتصادية».

وتناولت مواضيع النقاش: الحق في التعليم والحق في التنمية، وإسهام التعليم في النمو الاقتصادي، والتعليم والتنمية المستدامة، والشراكات لصالح التعليم والتنمية الاقتصادية. وكان الهدف الرئيسي من تنظيم جلسات الطاولة المستديرة تقاسم الخبرات بشأن الخيارات المتاحة في مجال السياسات الحكومية لصالح الشعوب الأشد حرمانًا، وإعداد توصيات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الجديدة الواجب اعتمادها، وتوجيه أنشطة اليونسكو في هذا المجال. وأشار الوزراء المشاركون إلى أهمية الشروع في حوار دولي لمكافحة «النتائج المجحفة لهجرة الأدمغة، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف خلق «قنوات فعالة بين التربية والتعليم وعالم العمل». كما دعوا، في الختام، إلى دمج التربية مع التنمية المستدامة في كافة المستويات، سواء في التعليم النظامي أو غير النظامي.

وصرّح مدير عام اليونسكو، ماتسورا، قائلًا: «لا يمكن تطبيق الحق في التعليم ما دام الفقر سائدًا». وأضاف «إذا كان التعليم وسيلة لتعزيز التطور الاقتصادي فإن العكس صحيح أيضًا».

أما اجتماعات الطاولة المستديرة الثانية، التي

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 13 المسلسل : 5

حضرها وزراء علوم من ٦٠ بلدًا، فعقدت يومي ٢٦ و ٢٧ أكتوبر وكانت تحت عنوان «العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة ودور اليونسكو».

وفي الـ٢٥من أكتوبر عقد «المنتدى الدولي للمجتمع المدني - شركاء اليونسكو»، الذي يرمي إلى تعزيز مشاركة الجهات الشريكة الرئيسة غير الحكومية (ممثلين منتخبين، برلمانيين، سلطات محلية، منظمات غير حكومية، أندية اليونسكو، القطاع الخاص) في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وتناولت جلسات المنتدى مكان ودور المواطنين في إدارة الشؤون العالمية ومستقبل الشراكات القائمة بين اليونسكو والمجتمع المدني، والشروط والوسائل الضرورية لإقامة شراكات متعددة تتيح بلوغ الأهداف الرئيسية لليونسكو.

فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام

افتتح رئيس الدورة الحالي مندوب سلطنة عمان الدكتور موسى بن جعفر بن حسن الجلسة الأولى من المؤتمر العام، وجاء في كلمته الافتتاحية: «أن الإصلاح هو عملية مستمرة ويجب أن يتواصل»، مؤكدًا الحاجة إلى برامج دولية ذات مردود ثقافي وحضاري، معتبرًا أن التحديات التي تواجه المنظمة هي أن تكون أكثر جرأة ولاسيما في مجال التعليم، حيث عشرات الملايين من الأطفال والبالغين لا يقرؤون.

وتابع الرئيس: «إن الفقر من التحديات، خصوصًا أن العالم مازال كما هو بين شمال غني وجنوب فقير، وبسبب الفقر يموت ١٠ ملايين طفل سنويًا، في حين أن بليونين يعانون سوء التغذية و٧٠٪ من النساء في إفريقيا يعانين مرض فقر الدم».

ورأى رئيس المؤتمر أن اللاجئين في العالم هم من أخطر القضايا التي تواجه عالمنا الحاضر وعلى اليونسكو أن تساهم أخلاقيًا وتربويًا وثقافيًا في مساعدة البلدان التي تشهد أكبر نسبة من اللاجئين مثل فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها، التي يجب حمايتها من الإرهاب والتي تتطلع إلى العدالة.

أما مدير عام اليونسكو كويشيرو ماتسورا فأكد أن المؤتمر فرصة للحوار، وأعلن أن العام المقبل ٢٠٠٨ سيكون عام اللغات في اليونسكو.

وشهدت الجلسة الافتتاحية انتخاب رئيس المؤتمر العام ونوابه، ورؤساء اللجان ونوابهم ومقرري هذه اللجان. وأجريت على هامش المؤتمر انتخابات فرعية لأعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو، التي تحرص كل الدول على الترشيح فيه.

انتخاب أنستاسوبولوس رئيسًا للدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو

انتخب جورج ن. آنستاسوبولوس، السفير والمندوب الدائم لليونان لدى اليونسكو، بالإجماع، رئيسًا للدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، خلفًا للدكتور موسى بن جعفر بن حسن، رئيس الدورة الثالثة والثلاثين. وفي خطاب الشكر، شدد الرئيس الجديد للمؤتمر العام، على وجه الخصوص، على أن اليونسكو، إذا كانت تمثل الضمير الأخلاقي للبشرية، فعليها أن تؤدي ذلك على نحو نشيط واستشرافي. وأضاف: «يتعين ألا تكون المنظمة تمثالاً وإنما مرصدًا وبرج مراقبة. كما يجب أن تكون أخلاقياتها موجّهة نحو المستقبل. ويمكننا إنجاز الكثير لو كنا متحدين في سبيل دعم منظمتنا لكي تصبح أقوى».

الرئيس البلغاري جورجي بارفانوف:
«قناعتنا كبيرة بأن الثقافة تشكل أداة للتفاهم لا للنزاع»

خلال افتتاح الدورة الـ٣٤ للمؤتمر العام في الـ١٦ من أكتوبر، ألقى الرئيس البلغاري، جورجي بارفانوف، خطابًا دعا فيه إلى التركيز على التنوع الثقافي والتفاهم بين الثقافات. وأصر الرئيس البلغاري على أهمية دعم اليونسكو للتعليم والتراث، ليلعب الاثنان دورًا مهمًا في الحوار بين الثقافات، حيث قال: «قناعتنا كبيرة بأن الثقافة تشكل أداة للتفاهم لا للنزاع. فالثقافة والتضامن أساس بناء سلام عادل ودائم».

الرئيس اليوناني كارولوس بابوليلس:
«العدالة واحترام حقوق الإنسان هما الشرطان الأساسيان لإحلال السلام»

في خطابه أمام الدورة الـ٣٤ للمؤتمر العام للمنظمة، ترافع الرئيس اليوناني، كارولوس بابوليلس، مدافعًا عن القيم الديمقراطية والإنسانية التي أسهمت في إنشاء اليونسكو. واعتبر الرئيس بابوليلس أن «العدالة واحترام حقوق الإنسان هما الشرطان الأساسيان لإحلال السلام».

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 14 المسلسل : 5

يونسكو

بعدما باتت المشاعر الخاصة بحقوق الإنسان انتقائية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وأضاف أن القيام بتنازلات بشأن حقوق الإنسان بحجة إحلال السلام أو توخي الحماية من التهديدات يعكس جهلاً بالتاريخ».

وبعد الإشادة بـ«إنجاز اليونسكو اللافت في مكافحة الأمية»، شدد الرئيس الياباني على أن «التعليم يجب ألا يبقى امتيازًا يتمتع به الميسورون على حساب أهل الكفاءة الذين يحتاجون للدعم». وتحدث أيضًا عن التحديات الجديدة التي تواجه العالم، واليونسكو، لا سيما التحدي البيئي.

واستنكر الرئيس أن «تؤدي عولمة الأسواق إلى عولمة البؤس البشري أيضًا». وإذ ذكر خوف المجتمعات الغربية من تيارات الهجرة، حذّر من انتشار ذهنية التحصين قائلاً: إن الضغوط المرتبطة بظاهرة الهجرة لن تتوقف ما دام الفقر قائمًا». ورحّب الرئيس باباوياس بأنشطة اليونسكو في مجال الثقافة، لا سيما في حماية التراث المادي وغير المادي.

مشاركة متميزة تعكس مكانة المملكة في المنظمة الدولية

تُعد المملكة العربية السعودية من المؤسسين للمنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حيث صدر الأمر الملكي من المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود في ١٣٦٥/٤/٢٤هـ الموافق ١٩٤٦/٣/٢٦م بالمصادقة على دستور المنظمة الذي وقّع في ١٦ نوفمبر ١٩٤٥م. وتحرص المملكة على المشاركة بفعالية في أعمال المؤتمر ولجانه المتعددة، حيث يعقد مرة كل سنتين بمقر المنظمة وهو أهم المؤتمرات الدولية للمسؤولين عن التربية والثقافة والعلوم. وقد شاركت المملكة بوفد رفيع المستوى برئاسة معالي الدكتور عبدالله بن صالح العبيد وزير التربية والتعليم وعضوية سمو الأمير خالد بن عبدالله بن مقرن آل سعود نائب الوزير لتعليم البنات ومعالي الدكتور سعيد المليص نائب الوزير لتعليم البنين - والذي فاز بعضوية المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الحالية - وممثل المملكة في المنظمة الدكتور زياد الدريس.

كما شارك في المؤتمر كل وزراء التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي وكبار المعنيين بشأن اليونسكو في هذه البلدان. وشارك في هذا الحضور العالمي مدير مكتب التربية لدول الخليج العربي معالي الدكتور علي القرني، الذي أكد أن اجتماعًا سيعقد قريبًا مع منظمة اليونسكو لمراجعة كل الإحصاءات التي تخص منطقة الخليج ودوله الست وذلك لتصحيحها وإعادة تقييمها باستمرار.

وقال الدكتور زياد الدريس، رئيس المجموعة الخليجية في اليونسكو ومندوب المملكة لدى المنظمة: «قد لانحتاج للدعم المادي القليل الذي تقدمه اليونسكو لبعض الدول المحتاجة، ولكن المؤكد أننا في أمس الحاجة إلى خبرات اليونسكو على الصعيد المعرفي والعلمي». ودعا الدريس إلى توحيد الجهود الخليجية في هذا الإطار للاستفادة من كنوز اليونسكو وخبراتها في كل الميادين.

في كلمة المملكة أمام المؤتمر:
«السعودية عملت على نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح ونبذ الكراهية»

ركز جميع رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر العام لليونسكو على السياسات الوطنية في مجالات التربية والتعليم. وأشاد المتحدثون بالدور الذي تضطلع به المنظمة والمساعدات الفنية والمادية التي تقدمها للبلدان النامية. وجاءت كلمة المملكة تعبيرًا وفيًا لإنجازات المملكة وتطلعاتها بالنسبة إلى ما يمكن أن تقوم به منظمة اليونسكو مع البلدان الأعضاء لتطوير المنظومة التربوية والبشرية على نحو يحقق التنمية المستدامة بما لا يتنافى وتقاليد الشعوب وثقافاتها.

وأبرز معالي وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله بن صالح العبيد الدور الرائد والمجدد لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لدفع العملية التربوية والعلمية إلى آفاق جديدة.

وأشار الوزير في كلمته إلى عملية إعادة تنظيم المؤسسات التي تُعنى بالتربية والتعليم والثقافة على نحو يخدم استراتيجية خادم الحرمين الشريفين. وقد جاء خطاب معاليه انعكاسًا للتوجهات الجديدة التي تشهدها المملكة اليوم، وأبرزها «مشروع الملك عبدالعزيز لتطوير التعليم العام»، وهو مشروع نوعي يهدف إلى النهوض بالتعليم العام علميًا وتقنيًا من خلال أربعة برامج رئيسية هي تطوير المناهج التعليمية وإعادة تأهيل المعلمين وتحسين البيئة التعليمية وتعزيز النشاط غير

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 15 المسلسل : 5

الصفي.

ثم انتقل معاليه إلى الحديث عن العلاقة بين المملكة ومنظمة اليونسكو فذكر بأن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران قدم دعمًا ماليًا قيمته مليون دولار لدعم موقع المنظمة الإلكتروني باللغة العربية. وأشار الوزير إلى أن المملكة تعد من البلدان المؤسسة لليونسكو، وأكد أن جهودها لتعزيز أنشطة المنظمة الدولية لم تتوقف أبدًا منذ ستين عامًا.ولفت الانتباه إلى أن المملكة، باعتبارها ملتقى تاريخيًا للثقافات والحضارات المتعددة، تتطلع إلى إدراج مدائن صالح في قائمة التراث العالمي.

وفي مواجهة العنف والإرهاب اللذين تصاعدت أحداثهما في السنوات الأخير، ذكّر معاليه بما بذلته المملكة من الجهود الذاتية والتعاون الدولي من أجل مكافحة هذه الظواهر والقضاء عليها والعمل على نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح ونبذ الكراهية بين المجتمعات والشعوب ومكافحة التمييز العنصري، معتمدة في ذلك على القيم الانسانية في الشريعة الإسلامية التي تؤكد حرمة الاعتداء على الأنفس والأموال وعلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وخلص إلى ضرورة الاستثمار في العلم والمعرفة لدحر الإرهاب أيًا كانت منابعه.

مبادرة المكتبة الرقمية العالمية

تهدف المكتبة الرقمية العالمية إلى إتاحة ما تحتويه العديد من المكتبات والمؤسسات الثقافية في أنحاء متعددة من العالم من تراث إنساني ووثائق نادرة، للقارئ بالمجان على شبكة الإنترنت وبعدة لغات، من أجل تعزيز التفاهم والمعرفة بين البلدان والثقافات وإثراء تنوع المحتوى الثقافي المتاح على شبكة الإنترنت وتوفير مصادر معرفة للدارسين والباحثين والعمل على سد الفجوة الرقمية بين دول العالم.

وقد شاركت مكتبة الإسكندرية مع اليونسكو ومكتبة الكونجريس الأمريكي في وضع تصور للمكتبة الرقمية العالمية الجاري العمل على إقامتها حاليًا، وقالت اليونسكو إن النموذج الأول يعمل باللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة وهي العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية بالإضافة إلى البرتغالية، في إطار يخدم التنوع اللغوي. وستشمل هذه المواد المخطوطات والكتب والمقطوعات الموسيقية والتسجيلات الصوتية والأفلام والمطبوعات والصور. ويمكن للباحث البحث عن المادة التي يريدها من خلال الموضوع أو المكان أو الحقبة الزمنية.

والمشروع الذي تدعمه شركة جوجل المملاقة في مجال البحث علي الإنترنت بدأته مكتبة الكونجرس عام ٢٠٠٥م بهدف إدخال سجلات الثقافات الكبرى في العالم على الكمبيوتر.

على هامش المؤتمر
وزير التربية والتعليم السعودي يلتقي مدير عام اليونسكو في باريس

التقى معالي وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم رئيس وفد المملكة الدكتور عبدالله بن صالح العبيد في الـ١٦من أكتوبر ٢٠٠٧ في باريس، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كوتشيرو ماتسورا. وتم خلال اللقاء الذي حضره سمو نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنات الأمير الدكتور خالد بن عبدالله

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 16 المسلسل : 5

بن مقرن المشاري آل سعود بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بمجال التربية والتعليم، وكيفية التعاون مع منظمة اليونسكو في ذلك المجال.

وعبر مدير عام المنظمة عن تقديره للدور الفعال الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في مجال برامج المنظمة والمساهمة في مشاريعها التربوية والتعليمية. وعبر في ذلك الصدد عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام على مبادرته الكريمة لدعم برنامج اللغة العربية في المنظمة. كما أشاد بمشروع «الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم في المملكة»، معربًا عن استعداد المنظمة لتقديم كل الخبرات العلمية لدعم ومساندة هذا المشروع.

سباق مصري- مغربي للفوز بمقعد مدير عام اليونسكو

تتنافس مصر والمغرب للفوز بمقعد مدير عام منظمة اليونسكو، الذي سيخلو في عام ٢٠٠٩م، من خلال ترشيح «فاروق حسني» و«عزيزة بناني» على التوالي. وابتدأت الأزمة الصامتة بين المغرب ومصر حين صرّح فاروق حسني لوسائل الإعلام بأنّه كان يجب على الدول العربية تحديد شخصية عربية واحدة للمنصب والاتفاق عليها، وأوضح أن الضمانات الأساسية للفوز بهذا المنصب المهم تتمثل في ثقل ومكانة مصر السياسية والثقافية والعلاقات القوية التي تربط الرئيس حسني مبارك ومعظم قادة دول العالم ورؤسائها. وأضاف أنه يعول على علاقاته الشخصية بمعظم بلدان العالم، إضافة إلى عطائه للثقافة المصرية وخدمتها على مدى ٢٠ عامًا، مشيرًا إلى أن العالم العربي يستحق هذا المنصب هذه المرة لكونه لم يفز به منذ إنشاء منظمة اليونسكو قبل نحو ٦٠ عامًا.

وحول تأكيد المغرب ترشيح مندوبتها في اليونسكو عزيزة بناني لمنصب مدير اليونسكو، قال حسني: «إذا كانت هناك رغبة أكيدة من المغرب على الترشيح فلا بأس، فهي انتخابات في النهاية وليكن ما يكون وليفز الأفضل الذي يختاره أعضاء المنظمة». وتعول المغرب، التي رشحت السيدة عزيزة بناني، قبل ترشح فاروق حسني بخمسة أشهر، على سمعة الدكتورة عزيزة بناني، الحاصلة على درجة الدكتوراه في الأدب الأميركي اللاتيني بالإسبانية، والتي شغلت منصب سفيرة المغرب لدى منظمة اليونسكو، وانتخبت عام ٢٠٠١ رئيسة للمجلس التنفيذي لـ «اليونسكو»، وهو المجلس الذي يراقب ويتابع تنفيذ برنامج المنظمة وصرف الميزانية، وجاء انتخابها آنذاك بالإجماع ومن الدور الأول. وقد أكد المغرب أنه لن يسحب ترشيحه وأن الفوز سيكون لمن يستحق. وإذا فازت الدكتورة عزيزة بناني بهذا المنصب الرفيع فستكون أول سيدة عربية أفريقية مسلمة تحقق هذا. أما المؤسف في الأمر أن يحصل كما حصل قبل سنوات وتفوز دولة أخرى بهذا المنصب الهام، مستغلة تفتت أصوات العرب حول مرشحيهم!

بداية ساخنة لفعاليات المؤتمر

مصر تشعل حماس الدول العربية والإسلامية ضد صيغة قرار «محرقة اليهود»

تقدمت جهات عديدة بالدعوة إلى إقرار تدريس مذبحة اليهود على أيدي النازية في مدارس الدول الأعضاء لكي تصبح هذه المذبحة حقيقة لا تقبل الجدل وذلك في مواجهة الشكوك التي تثيرها بعض الجهات في داخل أوروبا وخارجها وخصوصًا في العالمين العربي والإسلامي.

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-11-2007 العـــدد : 152
الصفحـات : 17 المسلسل : 5

وقد حملت إحدى جلسات المؤتمر العام لليونسكو بمشادة كلامية وتضارب في وجهات النظر بين الدول الأعضاء، بسبب طرح مشروع قرار لمناقشة خاصة بمحرقة اليهود المعروفة بـ«الهولوكوست». حيث أيدت هذا المقترح ٧٠ دولة من أصل ١٩٤ دولة عضوًا في المنظمة، مما جعل رئيسة الجلسة تؤكد في نهايتها أنها المرة الأولى التي تطلب فيها ٤٠ دولة الكلمة في جلسة واحدة.

ومن أهم ما جاء في مشروع القرار أن المؤتمر «إذ لا يغيب عن باله أن محرقة اليهود التي أدت إلى مقتل ثلث الشعب اليهودي ومعه عدد لا يحصى من أفراد الأقليات الأخرى ستظل إلى الأبد إنذارًا لجميع الناس بأخطار الكراهية والتعصب والعنصرية والتحيز، يطلب من المدير العام التشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن برنامج توعية بغرض الوقوف على الدور الذي يمكن لليونسكو أن تؤديه في تعزيز الوعي بذكرى محرقة اليهود عن طريق التعليم، وفي مكافحة جميع أشكال إنكار المحرقة».

وبمجرد الانتهاء من قراءة مشروع القرار طلبت الوزيرة المفوضة وسفيرة مصر فوق العادة لدى «اليونسكو» الدكتورة شادية قناوي، الكلمة وطالبت بضرورة إضافة عبارة «وكافة الجرائم ضد الإنسانية» بعد عبارة «وفي مكافحة جميع أشكال إنكار المحرقة»، غير أن عاصفة من الرفض والقبول قد أفشلت جلسة الاجتماع، حيث لاقى التعديل المصري مساندة كبيرة من جانب عدد من الأعضاء، بينما رفضت الدول المؤيدة للقرار وبعض الدول التي تسانده هذه الفقرة رفضًا تامًا.

وأكدت باكستان في كلمتها أنه لابد من إدراج المآسي الأخرى، بينما طلبت أمريكا من مصر إلغاء هذا التعديل، وحينما عادت سفيرة مصر للكلمة قالت: «إن تاريخ الإنسانية مليء بأشكال العنف الموجه ضد الشعوب بعضها لبعض وضد الإنسانية بشكل عام، فعندما نخصص شكلًا واحدًا من العنف سنكون أمام كرة من الثلج تكبر وتكبر حتى تصيبنا، وستتحول «اليونسكو» من دور تحالف الحوارات إلى صراع الثقافات والحضارات، وهذا هو هدف الإضافة التي لن تقلل من مشروع القرار». غير أن مندوب أمريكا رفض تمامًا إضافة هذه العبارة مؤكدًا أنه لا ضرورة لها وأن مشروع القرار خاص بالمحرقة فقط، واستمر الشد والجذب حتى اقترحت رئيسة الجلسة عمل تصويت على القرار، غير أن سفيرة مصر رفضت تمامًا ودفعت بأن هذا ليس عرفًا في المنظمة، وأن هذه محاولة لتمرير القرار، مؤكدة أن حكومة بلادها رافضة له تمامًا.

وفي نهاية الجلسة التي تقرر تأجيلها لاستكمال النقاش، اقترحت رئيسة الجلسة صيغة توافقية قد تكون مرضية للجميع، وهي وضع عبارة وفقًا لقرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر ٢٠٠٥ المشار إليه في الفقرة الخامسة، وانتهت الجلسة على ذلك. وبعد ذلك عقدت جلسة جانبية مغلقة بين الدول المؤيدة للقرار والمساندة له، لكنها لم تسفر عن أي اتفاق سوى رفض التعديل المصري تمامًا ونهائيًا، ومحاولة الأخذ بالصيغة التوافقية التي تم اقتراحها، على أن يتم حذف عبارة الفقرة الخامسة ليصبح النص وفقًا لقرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر ٢٠٠٥ فقط.

ويشار هنا إلى أن نص الفقرة المقترحة التي ترغب الدول المؤيدة للقرار في حذف الإشارة إليها هو «أن الأمم المتحدة تدين دون تحفظ جميع مظاهر التعصب الديني أو التحريض أو المضايقة أو العنف ضد الأشخاص أو الطوائف على أساس الأصل العرقي أو المعتقد الديني أينما تحدث».

وقال مندوب دولة المجر الذي بدأ حديثه بأنه فقد ١٦ شخصًا من عائلته في المحرقة: إنه يجب علينا أن نُفهم الطرف الآخر مصريين أو غيرهم، إننا لن نستسلم وأن مجرد موافقتنا على الصيغة التوافقية المقترحة بالشكل الذي نراه الآن هو تنازل منا، وفي نهاية هذه الجلسة تساءل مندوب أمريكا ماذا لو رفض الطرف الآخر الاقتراح؟ فاقترح البعض اللجوء إلى التصويت، لكن هذه الفكرة رفضها تمامًا مندوب بريطانيا لأن التصويت عمليًا إجراء غير متبع في أعراف المنظمة، ولأن عليه أن يقوم بالعديد من الاتصالات الهاتفية لحكومة بلاده للاسترشاد برأيها في الوضع الحالي.

يذكر أن الدول السبعين المؤيدة للقرار والمساندة له من بينهم: أمريكا، بريطانيا، تركيا، إيطاليا، النمسا، ألبانيا، بلجيكا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، قبرص، الدنمارك، فرنسا، اليونان، ألمانيا، سويسرا، أوروجواي، السويد، إسبانيا، نيجيريا، النرويج، بولندا وغيرها، بينما يساند القرار المصري الكثير من الدول الأعضاء وفي مقدمهم كافة الدول العربية دون استثناء وإيران وباكستان. ■